الابتداء عند الكوفيين ويلبس عند بعض وهو المرجح عند المصنف كما سياتي وبما النافية
كذا بان خلاف لا على وتخصيصه بالاستقبال بجعله للطلب بلام الامر او لا
النهي او بجعله دعاء او تمنيا وبدخول حرف التحضيض وجعله الترجي وجعله
الوعد او موكدا بالنون او لام القسم وبدخول كل اداة شرط سوى لو وبضرورة
منصوبا وهو المصدرية وبلا النافية عند سيبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك
فالهمزة للمتكلم مفردا المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد من معاني المفرد كما
سبق في بحث اسماء العدد والنون له اي للمتكلم مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا
والمونث والمونثين غيبة اي وقت غيبة مصدر حيني وقيل حال في صحة وقوع
المصدر حالا كلام والتاء الغائبة غيرهما بالجر صفة الغائب لان غير المثنى والمجموع
يتعين فالغير يتعرف بالاضافة وحروف المضارعة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف مفتوحة فيما سواه سواء كان على ثلثة احرف او اكثر من اربعة
وبيان معاني الحروف وحركاتها كالتتمة من التعريف لانه يتميز به المضارع عن
لم يتبينه قال هذه وظيفة تصريفية ذكرت استطرادا ولا يخفى ان تعريف المضارع
لا يخص المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة وما ذكر لا يتم في المضارع المجهول
ولا يعرب من الفعل حال من تقدم على صاحبه وهو غيره والظاهر ان قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد الخ تقييد له فيفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد
بعدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المونث به وهو ظاهر الفساد بل المقيد
بها اعراب الفعل المضارع فلذا اول بانه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرب فعل
المضارع ولا عذر بان يقدر له عامل اي يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا
جمع مونث ومن قال تعلق بنفس هذا الكلام لانه في قوة انما يعرب المضارع لم
يات بشي لانه يلزم ان يكون تقييدا للحصر فلم يرد الاشكال ولم يكتف
بقوله اذا لم يتصل به نون لئلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وقيد رد على الكوفيين حيث
جعلوا الامر معربا ورد لوهم جعل قلت ترجمة الامر الا انه مضارع مجزوم عند النحاة

وليس

وليبين بامر واعرابه للمشابهة المذكورة عند البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو
صورة اعراب وعند الكوفيين معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معان تقتضيه
لها غير واضحة غالبا ولولا الاعراب فاعرب في مقام الوضوح ايضا طردا كما في
الاسماء فان لا يضرب عند قصد النفي مسه بالنهي وبالعكس فاوضح باعرابها
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بالعطف على النهي يلتبس بالعطف على مصدر
النهي وكون الواو للجمع بتقدير ان لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن ولا
يتضح الا باعرابها ولا يضرب معناه بالجزم يلتبس بقولنا لا يضرب بالنصب فاوضح
باعرابهما فاطراد الاعراب في تضرب ولم يضرب ولن يضرب وان لم يلتبس واعراب
رفع لا بمعنى على الفاعلية ونصب لا بمعنى على المفعولية وجزم مكان الجر في الاسم
فلفظ الرفع والنصب مشترك لفظي بين اعرابي الاسم والفعل ولم يجد قدرا
مشتركا بين افراد الرفع او النصب جعلوه معنى بلفظ الرفع او النصب في كلامهم
ولا يبعد ان يكون معنى الرفع في الفعل نسبة على الفاعلية ومعنى النصب ما يشبه
على المفعولية ومعنى ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص فالصحيح اي ما ليس آخره حرف
علة المجرد عن ضمير بارز احترازا عن المستتر مرفوع احترازا عن المنصوب نحو نصرك
للتثنية والجمع والمخاطبة المونث احترازا عن نحو تبلغ عمرو ونضربه هو ولا يرد انه
لو اخذ الجمع مطلقا انتقض قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لدخول
جمع المونث في المتصل به ذلك وان قيل المذكر فيخرج جمع المونث في الصحيح المجرد
عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة والسكون لان التقسيم
المضارع المعرب ولولا لانتقض بالمضارع المؤكد باحدى النونين المجرد والمتصل
به ذلك ايضا بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب مثال الصحيح المجرد لا الكل
بالضمة والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى التمثيل على قوله
بالضمة الخ والمتصل به ذلك ظاهر العطف على المجرد والاولى جعله عطفا على
الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعني قوله بالنون وحذفها بالصحيح والقول

Copyright © King Saud University